

تتشرف كلية الدراسات العليا و كلية القانون بدعوتكم لحضور

### مناقشة أطروحة الدكتوراه

#### العنوان

الإطار القانوني للمسؤولية المدنية عن حوادث المركبات المستقلة

#### للطالبة

هلا سلمان الحديد

#### المشرف

د. صالح الشرايعه، قسم القانون الخاص  
كلية القانون

#### المكان والزمان

الساعة 11:00 صباحا

الإثنين، 5 ديسمبر 2022

قاعة المحكمة الصورية (قاعة رقم 0012)، كلية القانون، (المبنى H2)

#### الملخص

أن تبني الدول للمركبات المستقلة يتطلب منها عناية خاصة نظراً لما تتميز به من التعقيد التقني الذي لا يشبه بساطة عمل المركبات التقليدية، والتي لا تعدو كونها مجرد آلة صماء يسيطر عليها بأدائه ويوجهها سائقها طوال رحلته، كما أن المركبات ذاتية القيادة تثير من الناحية القانونية العديد من التساؤلات والإشكاليات التي تستدعي إيجاد الحلول القانونية المناسبة لها، إذ إن الغاية المنشودة من تطوير واستخدام المركبات ذاتية القيادة هو الوصول إلى مستقبل خالٍ من الحوادث المرورية والانبعاثات السامة والتخلص من مشكلة الازدحام على الطرق غير أن حصول الحوادث المرورية سيبقى احتمالاً قائماً .

ومع وجود مركبة يتناوب سائقها مع نظامها في عملية القيادة أو حتى في تلك الأحوال التي لا يتطلب سير المركبة فيها مراقبة من قبل السائق على الإطلاق، وفي ظل احتمالية وقوع حادث اصطدام تنور -ها هنا- إشكالية قانونية تتعلق بتحديد الطرف المسؤول عن التعويض الناتج عن الأضرار التي خلفتها تلك المركبات تجاه الجهة المتضررة. وما يتصل بذلك من إشكالية إيجاد تصور قانوني دقيق وصحيح لحدود المسؤولية المدنية للأضرار الناشئة عنها، وكذلك تحديد فيما إذا كانت تلك الأضرار واقعة تحت مظلة الحماية القانونية المتمثلة بالقواعد العامة للمسؤولية المدنية عن الفعل الضار أم أن لتلك الأضرار خصوصية تتطلب تشريعاً خاصاً يتناسب وطبيعتها.

وقد تم الاستعانة بمناهج عدة لإعداد هذه الدراسة من منهج استقرائي وتحليلي والمنهج المقارن، حيث إن الغاية المنشودة من هذه الدراسة هي بحث قابلية تطبيق النظريات التقليدية للمسؤولية المدنية على المركبات المستقلة وكذا تحديد الأساس القانوني لقيام المسؤولية بالتعويض عن الأضرار الناشئة عنها. وبالنتيجة تم التوصل إلى أن المركبات المستقلة هي عبارة عن أشياء لا بد أن تحكمها قواعد المسؤولية المدنية بعد إعادة النظر في أحكامها القائمة. وأنه لا بد وأن يتم النظر في كل حادث مركبة مستقلة على حدة دون أن يكون هناك قاعدة افتراضية لمعالجة المسؤولية عن أضرارها، ففي أحوال يكون مشغلها هو المسؤول وأحوال أخرى يكون المصنع، وأخرى أطراف ثالثة مثل الجهات المختصة بتجهيز البنية التحتية للمركبات المستقلة كهيئة الطرق والمواصلات، وكذلك مثل مخترق الأنظمة الحاسوبية للمركبات المستقلة. وذلك كلاً وفقاً لأساس قانوني مناسب يحقق الموازنة بين مصالح جميع الأطراف.

كلمات البحث الرئيسية: المركبات المستقلة، المسؤولية المدنية، مسؤولية منتج المركبات المستقلة، مسؤولية مشغل المركبات المستقلة.